هدم وبناء.. ثم هدم من جديد

مسلسل تخبط القرارات الحكومية مستمر!

تسرع.. وفردية.. وغياب التنسيق

بعد أن قامت إحدى شركات المقاولات بإزالة نصف الواجهة التراثية لمحطة مصر التى بنيت منذ أكثر من ١٥٠ عاماً، وكسرت الزخارف الإسلامية والنقوش القديمة المميزة لهذا المبنى التاريخى بحجة تطويره صدر قرار من محافظ القاهرة بوقف الأعمال الجارية.. ثم بدأ تبادل الاتهامات بين هيئة السكة الحديد والمكتب الهندسى الذى أعد تصميمات - الخراب - والشركة المنفذة لخطة التطوير - التدمير -.

هذا التخبط فى البناء والهدم ليس هو النموذج الوحيد للتخبط فى القرارات الرسمية.. فهناك العديد من القرارات التى تم اتخاذها ثم تم العدول عنها لكن بعد خسارة الكثير من الجهد والمال، فضلاً عن تشويه الشكل المعمارى والتراثى للمبانى التاريخية والميادين العامة.

أهم أسباب هذا التخبط الحكومى فى القرارات بصفة خاصة قرارات الهدم والبناء.. التسرع فى اتخاذ القرارات وتنفيذها بمبادرة شخصية، وعدم الالتزام بإجراء دراسات متكاملة لكافة جوانب المشروع من حيث إيجابياته وسلبياته، فضلاً عن غياب التنسيق بين كافة الجهات المعنية قبل بدء التنفيذ.

تحقيق:
عبداللطيف حامد

مسلسل التخبط الحكومى فى قرارات البناء والهدم متعدد الحلقات فى السنوات الأخيرة ففى ٢٠٠٢ شاهدنا جولة من الصراع بين سكان حى الزمالك وجمعياته الأهلية من جهة ومحافظة القاهرة من جهة أخرى حول إنشاء جراج الجزيرة حتى وصل الأمر إلى ساحات المحاكم، وتوقف العمل رغم التعاقد مع الشركة المنفذة وبدأ التنفيذ فى موقع الجراج، ثم قرار نقل تمثال رمسيس الذى صدر قرار وقتها بنقله إلى ميت رهينة ثم يلغى القرار ليصدر آخر بوضعه فى ميدان الرماية بالهرم ورغم بدء الاستعدادات فى هذا الموقع يصدر قرار تال بنقل التمثال إلى مقر المتحف الكبير، ثم يتقرر بعدها تأجيل عملية النقل حتى يتم بناء المتحف وفجأة يتم اتخاذ قرار بالاستعداد لنقله إلى مقر المتحف لتنتهى هذه الحلقة المملة من تضارب القرارات، أما عن جراح ميدان رمسيس فحدث ولا حرج، فبعد أن ارتفع المبنى إلى ستة طوابق صدر قرار مفاجىء بوقف العمل وانتشرت الشائعات حول احتمالية هدمه تماماً نظراً لرفض وزارة الآثار له لأنه يشوه المظهر الحضارى لمحطة مصر وميدان رمسيس، ليصدر قرار جديد بهدم طابقين فقط من الجراج، وفى نفس التوقيت تقريبا كان هناك فاصل من تضارب القرارات الحكومية فى مشروع أبراج القلعة بعد أن حصل المستثمر صاحب المشروع على موافقة محافظة القاهرة بشأن ترخيص لبناء ٥ طوابق مكاتب إدارية وجراج وأرضى وميزانين وفندق من ١٤ طابقاً متكرراً ليصل ارتفاع المبنى ٢٠ طابقاً فى مواجهة قلعة صلاح الدين ولا يفصله عنها سوى عرض الطريق، وبعد أن شيد صاحب المشروع ستة طوابق على مساحة ١٥ ألف متر اعترض المجلس الأعلى للآثار خوفا من ارتفاعات الطوابق العلوية وخزانات المياه وتغطيتها أسوار القلعة وقباب مسجد محمد على مما اضطر محافظ القاهرة د. عبدالعظيم وزير لإصدار قرار بوقف أعمال البناء ومازال ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل سارع بعض الأثريين باللجوء للقضاء أملاً فى منع التخبط فى القرارات الحكومية وصدور حكم نهائى ضد المشروع.

قرارات فردية

ما حدث من تدمير لواجهة محطة مصر يدل على خطورة القرارات الفردية التى يتخذها بعض المسئولين باعتبارها أخطر أسباب التخبط الحكومى هكذا يرى د. عبدالعزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق. ويقول: كيف يقدم رئيس هيئة السكة الحديد على هدم أو تطوير هذا المبنى دون الرجوع إلى وزارة الإسكان وجهاز التنسيق الحضارى ومحافظة القاهرة ليعرف تبعات قراره قبل البدء فى عملية التنفيذ؟ إنه تصرف وكأنه هو المسئول الأوحد دون اجراء دراسات متكاملة أو تنسيق مع أى جهة مرتبطة بالموضوع أو حتى أدنى التزام بسياسية التأنى فى طرح أفكاره على مرءوسيه، والغريب أن مسئولى الهيئة لم يأخذوا العبرة من كارثة جراج ميدان رمسيس منذ نحو عامين الذى تم هدم طابقين منه بسبب بنائه بعيداً عن التنسيق مع الوزارات والهيئات المعنية قبل التنفيذ.

لابد من مساءلة كل المسئولين الذين تورطوا فى قرار التطوير والهدم ومحاسبتهم على إهدار المال العام، وتشويه هذا المبنى التاريخى خصوصا أننا فى فترة أزمة مالية عالمية تقتضى ضغط النفقات، ووضع أجندة بأولويات العمل بعد الاتفاق الكامل عليها من كل الجهات المسئولة، ويكفى التركيز على البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك لأنه خضع للدراسة اقتصادياً وحضارياً ومالياً بعيداً عن تشتيت الجهود وإهدار الأموال فى أمور فرعية لاداعى لها.

وأنا شخصيا - يتابع د. حجازى - عندما كنت وزير مالية حرصت على الالتقاء بكل وزير على حدة ليعرض برنامج وزارته والمشروعات التى نفذها فى العام المنتهى مقارنة بالأعوام السابقة، وفى ظل هذه الأرقام تتحدد ميزانية الوزارة فى العام القادم وفق خطط محكمة بعيداً عن عشوائية القرارات من قيادات أى وزارة، ولما أصبحت رئيساً للوزراء كنت أحدد أهدافاً واضحة لتترجم إلى مشروعات فى حدود الامكانات المتاحة وفقاً للأهمية، وفى نهاية كل سنة أناقش كل وزير فى النتائج التى حققتها وزارته فى السنة المنتهية مع اتخاذ قرار نهائى مدروس فى حالة عدم جدوى أى مشروع كما حدث عندما اتخذت قرارا بوقف مشروع فوسفات أبو طرطور فى السبعينيات لأنه غير اقتصادى ثم عاد للعمل مرة ثانية ليتوقف بعد الخسائر الكبيرة فيه.

خريطة المبانى التاريخية

ويقول اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية الأسبق: فوضى قرارات البناء والهدم وتدمير المناطق التاريخية يرجع إلى التسرع فى اتخاذ هذه القرارات دون التنسيق مع باقى الهيئات المعنية رغم وجود حصر متكامل يجمع المبانى التاريخية حتى القصور والفيلات فى كل المحافظات منذ نهاية التسعينيات، ووضع معايير محددة لها وتسويرها، وإرسال بياناتها إلى جهاز التعمير والمجلس الأعلى للآثار، والمحافظات فضلاً عن مد كل الوزارات المعنية بصور وأماكن هذه المبانى التاريخية، والمفروض أنه قبل اجراء أية تعديلات أو تجديدات على تلك المبانى أو فى المناطق القريبة منها يجب الرجوع إلى مركز بحوث البناء التابع لوزارة الإسكان لتشكيل لجنة وزارية للموافقة على هذه التجديدات ثم بعد إنشاء جهاز التنسيق الحضارى أصبح هو الجهة المنوط بها متابعة هذا الأمر، والدور الذى قام به الجهاز فى أزمة هدم واجهة محطة مصر يحقق مناخاً من التفاؤل حول الحفاظ على المظهر الحضارى للقاهرة ومبانيها التاريخية.

غياب دراسات الجدوى

ويقول المهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان الأسبق: المشكلة تكمن فى عدم كفاية دراسات الجدوى والدراسات الاقتصادية فى العديد من المشروعات قبل تنفيذها، حيث إنه من الضرورى تشكيل لجنة استشارية عليا فى كل وزارة تضم عدداً كافياً من كبار الخبراء فى كل مجال لدراسة أى فكرة، وإذا حدث توافق بين جميع أعضائها يتم رفع الأمر لجهاز الدراسات بالوزارة بحيث يقوم باجراء كل الدراسات للمشروع المقترح من ناحية الجدوى الاقتصادية وغيرها فى حضور ممثلين عن كل وزارة لشرح وجهة نظرها ثم يتم إرسال هذه الدراسة لمكتب استشارى عن طريق نظام العطاء العام لاختيار الأفضل والأقل سعراً، مع متابعة مختلف مراحل الدراسة بالتنسيق مع مندوبى الجهات الأخرى لسد الثغرات التى تظهر بمرور الوقت حتى تكون الموافقة على تنفيذ المشروع المقترح جماعية فلا تحدث مشكلات فيما بعد نظراً للدراسة المتعمقة.

غياب التنسيق

ويقول د. سلطان أبو على وزير الاقتصاد الأسبق: إن التضارب فى القرارات الإدارية يرجع لعدة أسباب منها عدم الدراسة الكافية للموضوعات المطروحة من خلال معلومات دقيقة لتقدير كل الجوانب الايجابية والسلبية لتلافى الأخيرة عند التنفيذ، وغياب التنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بموضوع القرار مما يجعل كل جهة تتخذ قرارها وفقاً لرؤيتها فقط فيحدث التخبط وتتباين المواقف فضلاً عن عدم التزام جميع المسئولين بمخطط هيكلى طويل الأجل للمستقبل محدد البرامج التفصيلية، ويزيد حجم المشكلة العجلة فى تنفيذ المشروعات دون طرحها على الخبراء والمتخصصين المحايدين والرأى العام بدلاً من الاكتفاء برأى الموظفين التنفيذيين والاستشاريين المتعاقدين فى الجهات الحكومية، حيث ان بعضهم من الممكن أن يجامل كبار المسئولين على حساب المصلحة العامة.

المبانى الحكومية

وتفسر د. سهير حواس أستاذة العمارة ورئيسة الإدارة المركزية للدراسات والبحوث والسياسات بالجهاز القومى للتنسيق الحضارى تضارب القرارات الحكومية بشأن المبانى التابعة للوزارات والهيئات بعدم وجود ضوابط قانونية تلزم هذه الجهات بالحصول على تراخيص فى حالة اجراء أى تعديلات فى مبانيها بل كانوا يعتبرون أى مكان داخل المؤسسة الحكومية مجرد كيان خاص بهذه الجهة يحق لها أن تفعل فيه ما تشاء وكأنها ليست جزءاً من العمران المحيط، وعليها أن تلتزم بالشكل الحضارى حتى تكون الجهات الحكومية صاحبة المبادرة والقدوة لباقى المواطنين ولكن بعد صدور القانون ١١٩ الخاص بالتنسيق الحضارى أصبحت كل المنشآت بمختلف أنواعها تحتاج لموافقة الجهاز قبل اجراء أى أعمال تجديد أو ترميم على المبانى ذات القيمة المميزة.

تضارب الاختصاصات

ويؤكد د. محمد عبدالباقى مدير مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية بجامعة عين شمس أن ما تشهده القاهرة من تضارب فى سياسات البناء فى الخمسين عاماً الأخيرة سببه تضارب الاختصاصات والبرامج المطروحة من العديد من الوزارات والجهات الحكومية بالعاصمة بشأن المشروعات المقترحة، فخطة وزارة الإسكان والمرافق لا تتسق مع مثيلتها فى كل من وزارة الثقافة والنقل والمواصلات فضلاً عن محافظة القاهرة، ونظراً لغياب رؤية استراتيجية لتنمية القاهرة بشكل متكامل تتعارض البرامج مع تمسك كل جهة أو وزارة بوجهة نظرها.

مواجهة التخبط

ولتلافى هذا التضارب فى اتخاذ القرارات يقول د. عبدالعزيز حجازى لابد من اجراء دراسات مستفيضة لأى مشروع أو خطة قبل البدء فيها باستطلاع آراء خبراء ومسئولين من جميع المجالات ذات الصلة بهذا المشروع من النواحى الفنية والمعمارية والاقتصادية والإدارية بعيداً عن أسلوب القرارات الفردية لكبار المسئولين مع فرض رقابة صارمة على الفريق المكلف به - المشروع - بالمتابعة المستمرة فى موقع العمل أولاً بأول وكأنها ورشة عمل والقيام بمقارنة نتائج مراحل التنفيذ الفعلية بمخططات المشروع المبدئية لمحاسبة المقصرين، وتلافى أية أخطاء فنية أو جمالية خطوة بخطوة.

ويطالب اللواء مصطفى عبدالقادر بسرعة إقرار قانون البناء الموحد لأنه سيضع قيوداً لعمليات البناء أو التجديد فى أى مكان قبل منح التراخيص، وتحديد المناطق التى يحظر البناء فيها مع العناية بقضية التنسيق الحضارى على مستوى الجمهورية حتى لا تتكرر عمليات الهدم بعد البناء فى ظل غفلة الجهات المحلية كما حدث فى حالة أبراج القلعة وبناء عمارتين بشارع الهرم مما تسبب فى حجب الرؤية للأهرامات وشوه جمال المنطقة.

ويلفت د. سلطان أبو على إلى ضرورة التنسيق على مستوى جميع الجهات منذ مرحلة دراسة قرار البناء أو التجديد فى ظل دراسات وافية من جميع الأجهزة المعنية.

ويقول د. محمد عبدالباقى: لابد أن يتولى مهمة تطوير عمران العاصمة جهة أو جهاز محدد هو جهاز التنسيق الحضارى بحيث يملك جميع صلاحيات الجهات الأخرى، وينسق بين البرامج والخطط الزمنية المختلفة وفقا للاستثمارات المتاحة لحصر مجال المحاسبة والمساءلة فى نطاق محدد فى حالة حدوث أخطاء أو تجاوزات، فلا يجوز هدم مبنى تاريخى - محطة مصر - عمره أكثر من ١٥٠ سنة فى غفلة من الزمن دون استشارة أهل الخبرة وقبله إنشاء جراج متعدد الطوابق يشوه وجه القاهرة الجمالي ثم لا نحاسب المتورطين فى قرارات التنفيذ.

جراج رمسيس وهدم واجهة محطة مصر أبرز نماذج تشويه المبانى التاريخية

مصدور قانون البناء الموحد يضمن وقف فوضى القرارات غير المدروسة

ضرورة تولى جهاز التنسيق الحضارى وحده مهمة تطوير العمران بالعاصمة لحصر نطاق المحاسبة ومنع التجاوزات